

Distr.: General
2 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 75 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة
حقوق الإنسان في ميانمار، توماس هـ. أندروز، المقدم وفقا لقرار مجلس حقوق الإنسان 21/46.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/76/150

290921 270921 21-12193 (A)



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، توماس ه. أندروز

موجز

يعرض هذا التقرير بتفصيل انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار عقب الانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة المدنية في 1 شباط/فبراير 2021. وينصب التركيز فيه على عمليات قتل وتعذيب واحتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان، وصحفيين، وأفراد من المجتمع المدني، وأشخاص من جميع مناحي الحياة، ووقفوا في وجه المجلس العسكري. ويقدم معلومات عن قيام المجلس بقصف جوي ومدفعي عشوائي لمدن وقرى، وهجمات على عاملين في مجال الرعاية الصحية أثناء جائحة، وأعمال لتقييد الحقوق المدنية والسياسية بما في ذلك الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات، والحق في الخصوصية، واللجوء إلى القضاء، وحرية الصحافة.

ويتناول المقرر الخاص في هذا التقرير أيضا الرد المحلي والدولي على هذه الأعمال الشنيعة. ويحذر المقرر الخاص من أنه، من دون تغيير في التوجه، يشير المسار الحالي للتطورات في ميانمار إلى سلطوية سيطول أمداءها، وكذلك إلى خسائر أكبر في الأرواح، وكارثة إنسانية، ودولة فاشلة تشكل خطرا ليس على شعب ميانمار فحسب، بل على المنطقة والعالم أيضا.

وختاما، يحث المقرر الخاص الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها على ممارسة ضغط مستمر وموجه على المجلس العسكري حتى تكون أمام الجهود الرامية إلى تشجيع التواصل والحوار حظوظ أوفر للنجاح. ومثلما صرح ممثل لدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، في جلسة علنية، في تموز/يوليه: "ما الذي ننتظره؟ كلما تأخرنا أكثر مات المزيد من البشر".

أولا - مقدمة

1 - في الأشهر السبعة التي أعقبت قيام الجنرال الكبير، مين أونغ هلاينغ، وشركائه في جيش ميانمار، بالإطاحة بعنف بالحكومة في انقلاب غير شرعي، تعرض شعب ميانمار لهجمات ممنهجة واسعة النطاق على أيدي الشرطة والجيش في ميانمار. ويشمل ذلك قتل أكثر من 1 000 شخص، واحتجاز أكثر من 7 000 شخص تعسفا، وتشريد أكثر من 200 000 شخص. ويرجح أن تستوفي الحملة الوحشية التي شنها المجلس العسكري معايير الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب بموجب القانون الدولي، ويتعين مساءلة المدبرين والجناة على ما اقترفوه من جرائم.

2 - وهذا التقرير يورد تفاصيل انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في ميانمار، في الفترة من آذار/مارس إلى آب/أغسطس 2021. وهو يركز على جرائم قتل وتعذيب واحتجاز مدافعين عن حقوق الإنسان، وصحفيين وأفراد من المجتمع المدني، وأشخاص من جميع مناحي الحياة، وقفوا في وجه المجلس العسكري. ويقدم معلومات عن قيام المجلس بقصف جوي ومدفعي عشوائي لمدن وقرى، وهجمات على عاملين في مجال الرعاية الصحية أثناء جائحة، واعتداءات مستمرة على الحقوق الأساسية في التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات والصحة. ويتضمن المرفق 1 تفاصيل إضافية عن حقوق الإنسان والأزمة المتفاقمة في ميانمار⁽¹⁾.

3 - كما يتناول المقرر الخاص، في هذا التقرير، ردود الأفعال المحلية والدولية على هذه الأعمال الشنيعة. لقد أظهر شعب ميانمار شجاعة ومثابرة ملحوظتين في معارضته للانقلاب وللاعتداءات والقمع المستمرين من جانب الجيش. ومعظم أفرادها يشعر بخيبة أمل شديدة إزاء الطريقة التي استجاب بها المجتمع الدولي. وكما قال ممثل لدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، في جلسة علنية، في تموز/يوليه: "ما الذي ننتظره؟ كلما تأخرنا أكثر مات المزيد من البشر. هذا المجلس لا يقوم بمسؤوليتنا الجماعية عن صون السلام والأمن الدوليين. وهو يخذل شعب بورما"⁽²⁾. والمقرر الخاص يوافق على ذلك تماما.

4 - ولا تزال هجمات المجلس العسكري على العاملين في مجال الرعاية الصحية وحالة انهيار نظام الرعاية الصحية في ميانمار التي يرد وصفها في هذا التقرير مستمرة حتى في ظل انتشار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). والواقع أن تدهور الأوضاع في ميانمار هو بالضبط ما يساعد على الانتشار السريع للفيروس، ويتيح أيضا فرصة لتطور محوّرات أكثر عدوى وأشد فتكا، مثل المحوّر دلتا الذي لا يزال ينتشر في أوساط الملقحين وغير الملقحين على السواء. ويعيش أكثر من ثلث البشرية في بلدان متاخمة لميانمار، مما يعني أن الهجمات الممنهجة التي يشنها المجلس العسكري على مواطنيه ليست قضية أمن وطني لميانمار فحسب، وإنما هي أيضا خطر يهدد السلام والأمن في المنطقة، بل العالم أيضا.

5 - ويعتقد المكلف بالولاية أن المسار الحالي والوتيرة الراهنة لهذه التطورات داخل ميانمار، ورد فعل المجتمع الدولي، ستؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع بالنسبة لشعب ميانمار، وإلى تهديد أشد خطورة للمنطقة والعالم. ويحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إجراء إعادة تقييم نقدية لرد الفعل الدولي

(1) ترد المرفقات في الرابط التالي: www.ohchr.org/Documents/Countries/MM/GA76report-annex-SR-Myanmar.pdf

(2) Jeffrey DeLaurentis, Senior Adviser for Special Political Affairs at the United States Mission to the United Nations, Arria-formula meeting on Myanmar, New York, 29 July 2021

والنظر في بدائل يمكن أن تعزز وتكمل الآليات الرسمية للأمم المتحدة. وترد البدائل في الفرع المتعلق بالتوصيات من هذا التقرير.

6 - ويعرب المكلف بالولاية عن خالص امتنانه لكل من قدموا معلومات وآراء مسنتيرة لإعداد هذا التقرير، بمن فيهم كثر في ميانمار، فعلوا ذلك معرضين أنفسهم وأسرهم لخطر كبير. وتجاوز المقرر الخاص، أساسا من خلال جلسات عقدها بالتداول عن بُعد، مع ممثلي الدول الأعضاء المعنية والمنظمات الدولية والإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية، والصحفيين، والنقابيين، والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وحكومة الوحدة الوطنية، وأعضاء من أوساط الأعمال. وشارك المكلف بالولاية أيضا مشاركة نشطة في مختلف المناسبات التي نظمتها البرلمانات الوطنية والإقليمية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني الوطنية.

7 - ويستند المقرر الخاص في هذا التقرير إلى عدة روايات وإفادات حرفية قدمها شهود وضحايا من ميانمار. وأما أصوات الموجودين في ميانمار فكثيرا ما يتعذر الوصول إليها، أو يتم تجاهلها، كما أن الحقيقة المتعلقة بظروف البلد فكثيرا ما لا تتقل سوى من الناحية الكمية. ومن الأهمية بمكان فهم التطورات من حيث تأثيرها على الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية الحقيقية.

ثانيا - انتهاكات المجلس العسكري للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

عمليات القتل

8 - منذ بدء الانقلاب، قتل المجلس العسكري ما لا يقل عن 1 040 رجلا وامرأة وطفلا في ميانمار، وفقا لما ورد في تقارير موثوقة⁽³⁾. وقتلت قوات الشرطة والجيش التي تأتمر بإمرة المجلس العسكري متظاهرين في الشوارع والمنازل، وأوسعت أفرادا ضربا حتى الموت، وعذبت أشخاصا محتجزين في مرافق يسيطر عليها المجلس، وأحيانا حتى الموت. ويواصل المجلس العسكري، بشكل ممنهج، انتهاك المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي يُعترف فيها بالحق في الحياة الملازم لكل إنسان، والتي تنص على أن "على القانون أن يحمي هذا الحق" وأنه "لا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفا".

9 - وكانت الضحية الأولى التي قتلها المجلس العسكري امرأة تبلغ من العمر 19 عاما، أصيبت برصاصة في رأسها في مظاهرة سلمية، في ني بي تاو، في 9 شباط/فبراير، دون أن تكون تهديدا لأحد. وبحلول نهاية شباط/فبراير، كان المجلس قد قتل ما لا يقل عن 23 شخصا، وسرعان ما شرع في عمليات قتل جماعي ممنهجة. وبحلول نهاية آذار/مارس، كان المجلس قد قتل أكثر من 500 شخص.

10 - ففي 14 آذار/مارس، قتلت قوات المجلس العسكري ما لا يقل عن 58 شخصا في هلاينغ ثيريار، الواقعة في يانغون. وخرج آلاف عمال المصانع إلى الشوارع في هلاينغ ثيريار، التي تضم العديد من المصانع، احتجاجا على الانقلاب، مرددين شعارات، وحاملين دروعا مؤقتة. وتشير تقارير إلى أن عناصر

(3) انظر، على سبيل المثال، Assistance Association for Political Prisoners (Burma) [رابطة مساعدة السجناء السياسيين (بورما)]، <https://aappb.org/>؛ وانظر الخريطة الواردة في المرفق 2 التي تشير إلى مواقع عمليات القتل التي قام بها المجلس العسكري.

الشرطة والجنود أحاطوا بمخيم الاحتجاج الرئيسي من الخلف، وأطلقوا النار على المتظاهرين من مدافع رشاشة وبنادق قناصة.

11 - وروى طبيب عالج عدة ضحايا أصيبوا بطلقات نارية متعددة تجربته في علاج الضحية الخامسة، وهو شخص أصيب برصاص من هلاينغ ثيرار، في 14 آذار/مارس، قائلاً:

كان مصاباً برصاص في الصدر والبطن. تمكنّا من تنبيب الصدر، ولكن كان فيه كمية كبيرة من الدم. نُزح لتر واحد من الدم، وكانت كميات كبيرة من الدم متجمعة في البطن، في كل أجزاء البطن. كان النزف شديد الغزارة. وكان يتألم، فأعطيته العديد من المسكنات، لكنه ظل يشكو الألم ... أمسكت يده. كانت الوقت الساعة الثانية صباحاً. وقد عالجناه منذ التاسعة مساءً. كان ينتظر جهوز غرفة العمليات الجراحية وهو لا يزال يتألم، لذا أعطيته المورفين. أمسكت بيده. وأمسكت عماته وخالاته بيده. واصلنا الحديث. وفي حوالي الساعة الثانية صباحاً، فقدت رباطة جأشي، فقد كان يلفظ أنفاسه الأخيرة. تركته لطبيب متدرب، وغادرت الغرفة وبكيت وبكيت كثيراً. فخلال عملي طبياً في قسم طوارئ لمدة خمس سنوات، فقدت العديد من المرضى على سرير الفحص لدي، لكنني لم أبكِ قط، لأن الناس يموتون. ولكن هذه وحشية. وهذا أمر مختلف⁽⁴⁾.

12 - وقتل بعضهم على أيدي وحدات الشرطة والجيش لمجرد تواجدهم في الشارع. وعلى سبيل المثال، ففي مساء يوم 18 آذار/مارس، في شمال أوكالايا، الواقعة في يانغون، أطلقت قوات المجلس العسكري النار على امرأة تبلغ من العمر 22 عاماً على جانب الطريق بعد أن خرجت لجلب شيء من متجر والدها. وروى أحد أقاربها ما تلا ذلك من إطلاق قوات المجلس النار على المرأة، قائلاً:

كانت الساعة 6:10 مساءً عندما أطلقوا رصاصة واحدة، ولا أعرف إلى أين ذهبت. أصابت [لها] الرصاصة الثانية ... أصابتها الرصاصة، وبصوت منخفض قالت: "أه، يا أمي"، ثم جلست. أصابتها الرصاصة في الظهر على الجانب الأيسر، فاخترقت القلب مباشرة ...⁽⁵⁾. وأعلنت وفاة المرأة فور وصولها المستشفى.

13 - وقام قناصة موجهون من قبل المجلس العسكري بقتل أشخاص كثيرين في ميانمار. ووصف رجل يبلغ من العمر 23 عاماً، ساعد في تنظيم احتجاجات ضد الانقلاب، إحدى هذه الحالات التي شهدتها في مظاهرة احتجاجية، في بلدة تاموي، في 23 آذار/مارس، قائلاً:

رأينا قناصة يطلقون النار على الحشد. وكانت الشرطة أيضاً تطلق النار على الناس. نزلنا إلى شارع في الحي. كنت أركض وكان القناص يطلق النار من الخلف. كانت ذخيرة حية. أصيب رجل إصابة مباشرة في الرأس وسقط ... ذهبت لأخذ جثته. رأيت الجرح في الرأس ... ما إن أصيب، حتى قضى على الفور⁽⁶⁾.

(4) مركز شيل لحقوق الإنسان الدولية، كلية الحقوق بجامعة ييل، ومنظمة تحصيل الحقوق (Fortify Rights)، دراسة مرتقبة عن الجرائم ضد الإنسانية في ميانمار، مقابلة مع #13، في يانغون، ميانمار، في 16 آذار/مارس 2021.

(5) المرجع نفسه، مقابلة مع #47، بلدة شمال أوكالايا، في يانغون، ميانمار، في 22 آذار/مارس 2021.

(6) المرجع نفسه، مقابلة مع "وين مين"، #63، في يانغون، ميانمار، في 9 نيسان/أبريل 2021.

14 - وفي الفترة التي سبقت الاحتفال بعيد القوات المسلحة لعام 2021، وإذ كان من المقرر تنظيم مظاهرات واسعة النطاق احتجاجا عليه، هدد المجلس العسكري شعب ميانمار علنا. ففي 26 آذار/مارس، بث المجلس بيانا على التلفزيون الذي يسيطر عليه الجيش جاء فيه: "ينبغي أن تتعلم من فاجعة الوفيات البشعة السابقة أنك يمكن أن تكون عرضة للإصابة برصاص في الرأس والظهر"⁽⁷⁾.

15 - وقد نفذ المجلس العسكري وعيده. فقد قتلت الشرطة والجيش 140 شخصا في 44 بلدة في عيد القوات المسلحة.

16 - وفي الوقت الذي كان فيه المجلس العسكري يطلق النار على المتظاهرين، كان قائد المجلس، مين أونغ هلاينغ، يستضيف شخصيات بارزة من المجتمع الدولي للاحتفال بعيد القوات المسلحة. وضمت مأدبة عيد القوات المسلحة قادة عسكريين كبارا وممثلين من ثماني دول أعضاء. وعرض التلفزيون الذي يسيطر عليه الجيش صورا وفيديو لمين أونغ هلاينغ وغيره من كبار القادة العسكريين وهم يحتفلون بزي عسكري أبيض كامل، حتى في الوقت الذي كان فيه مدنيون يسقطون صرعى بالرصاص في الشوارع.

17 - ولم يسلم الأطفال من مذبح عيد القوات المسلحة. ففي ذلك اليوم، قتل المجلس العسكري صبيا يبلغ من العمر 11 عاما، وفتاة تبلغ من العمر 11 عاما، وصبيين يبلغان من العمر 13 عاما، وفتاة تبلغ من العمر 13 عاما، وثلاثة صبية في السادسة عشرة من العمر، وصبيين يبلغان من العمر 17 عاما⁽⁸⁾. وقد أصيبت الفتاة البالغة من العمر 11 عاما برصاصة في رأسها أمام منزلها، كما روى قريبها، قائلا:

بعد أن قطع والدها ثمرة جوز الهند، كان يقف أمام منزلنا. كانت تقف هناك أيضا ... في ذلك الوقت، عادت والدتها من الخارج وقالت: "ماذا تفعلان خارج المنزل؟ ألا تسمعا ضجيج العنف هناك؟ ادخلا إلى البيت". لم تدخل الطفلة على الفور، لكنها ظلت واقفة هناك تنتظر إلى الخارج. ثم، بينما كانت هي ووالدها يدخلان إلى المنزل - وكان والدها متقدما عليها بثلاث أو أربع خطوات - أصيبت وسقطت. قالت والدتها لوالدها، دون أن تعرف بالضبط ما الذي كان يحدث، "لقد سقطت الطفلة. ألا ترى ذلك؟" قال الأب: "أين الطفلة؟" ونظر إلى الخلف باحثا عن ابنته. لم ير ابنته في البداية، لأنها كانت خلفه تماما. عندما وجدها ورفعها، وجد أنها تتزف من الرأس. فنقلنا إلى المستشفى على الفور. كانت لا تزال على قيد الحياة عند وصولها إلى المستشفى. وبعد 15 دقيقة من وصولها إلى المستشفى فارقت الحياة⁽⁹⁾.

18 - وأمعن المجلس العسكري في قتل المدنيين طوال شهر نيسان/أبريل، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 200 شخص، بمن فيهم أكثر من 80 شخصا في باغو، في 9 نيسان/أبريل وحده⁽¹⁰⁾. وقتل الجنود متظاهرين باستخدام قنابل صاروخية وبنادق رشاشة. وأفيد بأن المتظاهرين الذين كانوا يصابون بطلقات نارية

(7) نشرة هيئة إذاعة وتلفزيون ميانمار (إم.آر.تي.في)، 26 آذار/مارس 2021.

(8) United Nations Children's Fund, "Brutal violence by security forces in Myanmar leaves dozens dead including multiple children", 29 March 2021. متاح على الرابط التالي: www.unicef.org/press-releases/brutal-violence-security-forces-myanmar-leaves-dozens-dead-including-multiple

(9) مركز شيل لحقوق الإنسان الدولية، كلية الحقوق بجامعة ييل، ومنظمة تحصيل الحقوق (Fortify Rights)، دراسة عن الجرائم ضد الإنسانية، مقابلة مع #100، مولاميين، في ولاية مون، ميانمار، في 3 أيار/مايو 2021.

(10) United Nations, "Myanmar violence 'must cease immediately': UN agencies", 12 April 2021.

كانوا يحرمون من العلاج الطبي، ويُجرون بدلا من ذلك إلى مجمع معبد باغو، على أيدي قوات المجلس العسكري ويتركون ليلقوا حتفهم.

عندما وقعت الحملة القمعية، في 9 نيسان/أبريل، كنت هناك في وسط المجموعة. وكان الجيش قد تمركز بالفعل في المعبد منذ ما قبل 9 نيسان/أبريل. وبحلول الساعة الرابعة صباحا في اليوم التاسع من الشهر، علمنا أننا محاصرون. وبحلول الخامسة صباحا، بدأت قذائف المدفعية تنهمر، وتساقطت دفاعاتنا المؤلفة من أكياس الرمل واحدا تلو الآخر. ولم يقتصر الأمر على استخدام الجيش لقذائف المدفعية، بل استخدم أيضا مدافع رشاشة. وكان جنود الجيش يطلقون النار في جميع الاتجاهات. وأطلقوا النار على الناس في الظهر راكضين. تبعوا الناس إلى المنازل التي احتسوا بداخلها، وفي بعض الحالات أطلقوا النار عليهم داخل البيوت. أطلق الجنود النار على أخي في الظهر، فأردوه قتيلا؛ وأخذوا جثته. وفي اليوم التالي، أبلغوا عائلتي بضرورة الحضور لاستلام الجثة. أردنا أن نقيم مراسيم جنازة، لكنهم أرسلوه مباشرة إلى المقبرة. وبينما كنا ندفن أخي، استولت الشرطة على منزله حتى لا تتمكن عائلته من العودة إلى المنزل⁽¹¹⁾.

19 - وفي الفترة الواقعة بين 1 شباط/فبراير و 16 تموز/يوليه 2021، قتل المجلس العسكري ما لا يقل عن 75 طفلا⁽¹²⁾. وقد تراوحت أعمارهم بين 14 شهرا و 17 عاما، وتشمل أسباب وفاتهم الصدم بمركبات يقودها أفراد من المجلس، وإطلاق قوات المجلس النار على الرؤوس في الشوارع، والقتل بقذائف مدفعية يطلقها المجلس.

20 - وأوضح ضابط عسكري انشق عن فرقة المشاة الخفيفة 99 السيئة الصيت التابعة لجيش ميانمار للمقرر الخاص أن المتظاهرين، بناء على تجربته، "ما كانوا ليقتلوا من دون أوامر مين أونغ هلاينغ" وأن الأمر بإطلاق النار على المتظاهرين "لا بد أن يصدر عنه"⁽¹³⁾. وعلاوة على ذلك، فإن عمليات القتل في جميع أنحاء ميانمار تحدث بطريقة متسقة واعتيادية، ومن ثم، فمن المرجح أن تشكل جرائم ضد الإنسانية بموجب القانون الجنائي الدولي، وينبغي محاكمة مين أونغ هلاينغ وغيره من كبار القادة ومقاضاتهم عليها.

التعذيب

21 - منذ الانقلاب، انتهك المجلس العسكري مرارا وتكرارا المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكلتاها تنص على أنه "لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة". وتبين التقارير الواردة إلى المقرر الخاص كيف استخدم المجلس التعذيب سلاحا لتخويف الناشطاء المعارضين والمؤيدين للديمقراطية والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والسياسيين، وانتزاع معلومات عنهم، وقتلهم. وتشمل أعمال التعذيب المبلغ عنها إطلاق الرصاص المطاطي من مسافة قريبة للغاية؛ والضرب على جميع أنحاء الجسم

(11) مقابلة مع الناجي من باغو، في 20 آب/أغسطس 2021.

(12) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, "Myanmar crisis risks damaging entire generation of children, UN Child Rights Committee warns", 16 July 2021.

(13) مقابلة مع هين ثاو أو، المنشق عن فرقة المشاة الخفيفة 99، في 10 آب/أغسطس 2021.

بما يؤدي إلى تهشيم العظام؛ والجلد بالأسلاك والكابلات؛ والتجوع والتعطيش والحرمان من النوم بشكل دوري؛ والإجلاس القسري على الكراسي لعدة أيام؛ والاعتداءات الجنسية والتهديدات بالاغتصاب.

22 - وقد مارست قوات المجلس العسكري التعذيب على ما لا يقل عن 50 شخصا حتى الموت في جميع أنحاء البلد، وفقا لتقارير موثوقة استعرضها المقرر الخاص. ووقعت عمليات القتل هذه في منطقة يانغون، وولاية تشين، وولاية شان (الجنوب)، ومنطقة ساغايونغ، ومنطقة ماندالاي، ومنطقة باغو، ومنطقة ماغوي، ومنطقة أيارواي، ومنطقة تانينتهابي. ووقعت أول حادثة وفاة بالتعذيب أبلغ عنها، في 6 آذار/مارس⁽¹⁴⁾.

23 - وتعرض للتعذيب ما لا يقل عن ثلاثة من أعضاء الحزب الحاكم ما قبل الانقلاب، وهو الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، مما أدى إلى وفاتهم. واستعرض المقرر الخاص أدلة فوتوغرافية على حادثة واحدة متعلقة بعضو في حزب الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وهو مدرس تدريب مهني في يانغون، احتجزه المجلس العسكري في 9 آذار/مارس. وفي 10 آذار/مارس، طُلب من زوجته الحضور إلى مستشفى عسكري في شمال يانغون. وتظهر الصور تحلل الشفتين، وتقرح الجلد، وفقدان أسنان. كما تُظهر إصابته بكدمات شديدة في الجسم وطعنة في البطن. وذكر أن مسؤولين عسكريين أخبروا زوجته، بشكل لا يُصدق، أن زوجها سقط من ارتفاع 9 أمتار فلفي حتفه أثناء محاولته الفرار من الحجز.

24 - ووصفت زوجة شخص آخر، احتُجز ثم أُعلنت وفاته بعد 24 ساعة، حالة زوجها عندما استردت جثته، قائلة:

في المستشفى أعطوني شهادة وفاة تقول إنه عانى من مشكلة في صمام القلب. ثم سمحوا لي بأخذ الجثة ... فحصت جثته. كانت عظام الوجه مهشمة؛ وكان الوجه متورما؛ وقد خاطوا أيضا بطنه بغرز. وعلى الفخذ، كان الجلد محترقا. كان عظم الأنف مكسورا، وكان الجانب الأيسر من الجبهة متورما. وكان مصابا في الرأس الذي كان لا يزال مدمى ... وكانت الأضلاع مكسورة، حتى أنني كنت أراها ... كان [زوجي] رجلا صحيح الجسم. مستحيل أن يكون قد مات من جراء مشكلة قلبية⁽¹⁵⁾.

25 - وعذب المجلس العسكري أعدادا لا حصر لها من الأشخاص أثناء اعتقالهم في شوارع ميانمار. وقد شاهد المقرر الخاص العديد من أشرطة الفيديو لقوات المجلس وهي تقوم بتعذيب متظاهرين معتقلين في الشوارع، وتحدث مع شقيق متظاهر يبلغ من العمر 22 عاما في منطقة ماغوي، روى كيف قام الجنود بتعذيب أخيه، قائلا:

وضعه الجنود رهن الاعتقال مع المجموعة التي كان ضمنها. أمر الجنود أخي برفع يديه، وعندما فعل ذلك، قالوا: "لقد جئنا للتو من الخطوط الأمامية. لماذا تريد أن تحتج؟ ارفع أصابعك الثلاث، وانظر ماذا سيحدث. ستستجير بأبك [إشارة إلى أونغ سان سوتشي] ولكنها لا تستطيع إنقاذك". ثم أطلق الجندي النار من مسافة تقل عن 18 بوصة بسلاح يشبه البندقية على ذراع أخي، فأطاح بمعظم يده. ثم أطلق جندي آخر النار على يد أخي المتبقية برصاص

(14) انظر الخريطة الواردة في المرفق 2.

(15) مركز شيل لحقوق الإنسان الدولية، كلية الحقوق بجامعة ييل، ومنظمة تحسين الحقوق (Fortify Rights)، دراسة عن الجرائم ضد الإنسانية، مقابلة مع #107، بلدة شويبو، في منطقة ساغايونغ، ميانمار، في 16 أيار/مايو 2021.

مطاطي من مدى قريب. ثم بدأ الجنود يفتشون جيوبه محاولين سرقة أغراضه، ثم بدأوا بضربه وركله ولكمه في الوجه، وإطلاق النار على الساقين - ست طلقات في ساقه اليسرى [إيرصاصات مطاطية] وسبع في ساقه اليمنى. وبينما كان أخي يتعرض للضرب، وثب متظاهرون آخرون حائلين بينه وبين الجنود، وحموه من الضرب حتى الموت. توقف الجنود عن ضربه وأجبروه على المشي، لكنه لم يستطع. ولأنه لم يستطع المشي، ضربه أحدهم على مؤخرة الرأس بمسدسه. نُقل أخي إلى مستشفى عسكري لتلقي العلاج، ولكن بدلا من إطلاق سراحه للعودة إلى أسرته، وجهت إليه تهمة التحريض، وهو لا يزال رهن الاحتجاز في حاجة إلى علاج طبي متخصص عاجل⁽¹⁶⁾.

26 - وارتكبت قوات المجلس العسكري أيضا أعمال تعذيب في مرافق احتجاز. وقال صحفي تعرض للتعذيب في سجن عسكري للمقرر الخاص:

كانت الأيام الأربعة الأولى مروعة. لم يسمح لي بالنوم، واستُجوبت في نوبات دورية كل ساعتين. طرحوا أسئلة كثيرة عن مصادر تمويل منشورنا، في محاولة لإظهار أن أجنبي يدعمونا. كنت مكبلا ويدي خلف ظهري، وبقيت جالسا على كرسي مدة أربعة أيام وأربع ليال. توسلت للحصول على طعام وماء فلم أحصل إلا على قدر زهيد من الماء في اليوم الثاني، وعلى طعام إلا في اليوم الرابع. وفي الأيام الثلاثة والنصف اليوم الأولى ضربني المحققون وركلوني على وجهي. تورمت ساقاي. ضربوني على أذني وعلى ظهري. وكان استجواب صديقي الذي احتُجز معي أسوأ بكثير. لقد رفض الكشف عن كلمة سر الآيفون الخاص به، فحرّق المحققون جلده بالسجائر، ونزعوا قميصه ووضعوا الثلج عليه لساعات؛ أجبروه على الركوع طوال الليل. وأخيرا، عرّوه وأخبروه أنهم سيغتصبونه. وعندئذ أعطاهم رمز المرور الصحيح. وعندما دخلوا إلى هاتفه، وجدوا صورا له مع أونغ سان سو تشي، ومين كو ناينغ، وأننّض ضربه ضربا مبرحا⁽¹⁷⁾.

27 - ولم يسلم الأطفال من التعذيب. فوفقا لما ورد في معلومات موثوقة، ذُكر أن قوات المجلس العسكري احتجزت صبيين في ولاية كاشين، في نيسان/أبريل 2021، وجوّعتهم لمدة يومين، واستجوبتهما بشكل منفصل لمدة خمسة أيام. وأثناء الاستجواب، ضربهما الجنود وحرّقوا سيقانهما بقضبان حديدية حمّاة، وأطلقوا النار بالقرب من آذان الصبيين، وقطعوا أذني أحدهما بمشرط. وأُفرج عنهما أخيرا بعد 12 يوما من الاحتجاز.

28 - واستخدام المجلس العسكري للتعذيب بشكل اعتيادي وواسع النطاق أداة للقمع يستلزم ردا دوليا قويا، ويجب التحقيق مع المسؤولين عن جريمة التعذيب، وهي جريمة ضد الإنسانية⁽¹⁸⁾.

الهجمات الواسعة النطاق على المدنيين

29 - منذ الانقلاب، هاجمت قوات المجلس العسكري قرى من خلال غارات جوية وحصار وحرائق كبيرة متعمدة، وغير ذلك من أشكال الهجوم، واستخدمت مدنيين دروعا بشرية. وفرض المجلس العسكري أيضا قيودا على وصول المساعدات الطبية وغيرها من المساعدات الإنسانية، ومارس أعمال عنف جنسي. ويعاني

(16) مقابلة، 14 حزيران/يونيه 2021.

(17) مقابلة مع ناثن ماونغ، في 5 تموز/يوليه 2021.

(18) نظام روما الأساسي، المادة 7 (1) (و).

المدنيون في ميانمار، الذين كانوا يعيشون في مناطق خالية عادة من النزاعات المسلحة (مثل مناطق يانغون وساغايونغ وماندالاي)، من أنواع العنف التي اعتادت عليها أجيال من المواطنين من مجموعات عرقية في ولايات ذات قوميات عرقية، كما هو الحال في راخين، وشان، وكاشين، وكايا، وكايين، وغيرها من مناطق النزاع. وهذا الواقع الجديد، مقترنا بقوة مقاومة ناشئة لا مركزية وسيئة التجهيز، تدعما في بعض الحالات منظمات مسلحة عرقية، قد أدى في بعض الأماكن إلى طمس الخطوط الفاصلة بين المواقع التي يبدأ فيها، والمواقع التي ينتهي فيها، النزاع المسلح غير الدولي في ميانمار، وبالتالي، مسألة انطباق القانون الدولي الإنساني، أي قانون الحرب، في مواقع معينة، من عدمه.

30 - وحيثما ينطبق القانون الدولي الإنساني، فإن قوات المجلس العسكري والمنظمات المسلحة العرقية، وقوات الدفاع الشعبي، تظل ملزمة بحماية صحة المدنيين وكرامتهم وحياتهم. وتتص اتفاقية جنيف على ما يلي: "لا يجوز أن يكون السكان المدنيون بوصفهم هذا ولا الأشخاص المدنيون محلاً للهجوم. وتحظر أعمال العنف أو التهديد به الرامية أساساً إلى بث الذعر بين السكان المدنيين"⁽¹⁹⁾.

31 - ولم يتوقف الأمر عند عدم وفاء قوات المجلس العسكري بالتزامها بحماية صحة المدنيين وكرامتهم وحياتهم، بل تعداه إلى استهداف المدنيين بشكل عشوائي، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى، وتشريد ما يقرب من 200 000 شخص قسراً، منذ 1 شباط/فبراير، وعن أزمة إنسانية، وخسائر فادحة في الممتلكات.

32 - ويركز المقرر الخاص أدناه على الهجمات الواسعة النطاق التي شنها المجلس العسكري على المدنيين في ولايات تشين، وكايا، وكايين، ومنطقة ماغوي. ومن المؤسف أن الأحداث الواردة أدناه ليست سرداً شاملاً للهجمات الواسعة النطاق التي شنها المجلس على المدنيين.

مندات، الواقعة في ولاية تشين

33 - جاء هجوم المجلس العسكري على مدنيين في مندات، بولاية تشين، بعد عدة اشتباكات بين قوات المجلس وجماعة مقاومة محلية، هي قوة دفاع تشينلاند، المسلحة ببنادق صيد محلية الصنع. وفي 13 أيار/مايو، أعلن المجلس الأحكام العرفية في مندات. ورداً على ذلك، أعلنت إدارة مندات الشعبية التي يديرها مدنيون أن الأحكام العرفية غير شرعية. وعلى مدى أيام، شنت قوات المجلس هجوماً جويًا وبريًا، مطلقة قذائف وقذائف هاون وقنابل صاروخية على مندات. وبحلول 17 أيار/مايو، كان الجيش قد احتل بلدة مندات بقوات قوامها 1 000 جندي.

34 - وفيما يتعلق بالاحتلال، سلطت الأمم المتحدة في ميانمار الضوء على تقارير عن "هجمات عشوائية شنتها قوات الأمن على مدنيين؛ وعن "قيام قوات الأمن بتخريب منازل وممتلكات مدنية أخرى، أو تدميرها أو احتلالها؛ و "قيام قوات الأمن باستخدام مدنيين دروعاً بشرية؛ و "عنف جنسي ضد نساء وفتيات؛ وجرح وقتل العديد من الأفراد"⁽²⁰⁾.

35 - وقد حقق المقرر الخاص في هذه الادعاءات، وهو يرى أنها ذات مصداقية. فعلى سبيل المثال، أبلغت مصادر المقرر الخاص أن المجلس العسكري استخدم ما يقدر بـ 10 مدنيين إلى 14 مدنياً، بمن فيهم

(19) البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 آب/أغسطس 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، المادة 13 (2).

(20) بيان للأمم المتحدة في ميانمار بشأن الحالة في مندات، الواقعة في ولاية تشين، 21 أيار/مايو 2021.

امراً حامل، دروعاً بشرية أثناء هجوم المجلس على مندات⁽²¹⁾. ووصفت المصادر أيضاً اغتصاب امرأة من جانب أفراد تابعين للمجلس العسكري، وإطلاق قذائف على مواقع مدنية، وعمليات نهب، وطائرات عمودية عسكرية تلقي ذخائر على البلدة⁽²²⁾. وكررت مصادر أيضاً أن الجيش جعل الحياة مستحيلة بالنسبة للسكان من خلال إغلاق الطرق المؤدية إلى البلدة، وقطع إمدادات المياه عنها، واقتحام المنازل لاعتقال المدنيين تعسفاً.

36 - وفرّ ما يصل إلى ثلثي سكان مندات البالغ عددهم 50 000 نسمة إلى الأدغال أو إلى مخيمات مؤقتة في القرى المجاورة، في رد فعل منهم على الهجوم. وتواصل الهجوم العسكري على القرى المجاورة. وفي أوائل حزيران/يونيه، أدى تجدد هجمات المجلس العسكري إلى تشريد آلاف آخرين، كان العديد منهم قد سُردوا من قبل. وأبلغت مصادر المقرر الخاص أن قوات المجلس العسكري تقوم أيضاً باستهداف مدنيين على وجه التحديد، كما تقوم بإطلاق النار على مخيمات للمشردين داخليا.

37 - وفي 20 حزيران/يونيه، أبرمت قوات المجلس العسكري وقوة دفاع تشينلاند وقفاً لإطلاق النار. وخلال تلك الفترة، ركز القادة المحليون الذين أنشأوا الإدارة الشعبية لمندات على إيصال المعونة إلى المشردين داخليا. بيد أن المجلس قام، في انتهاك للقانون الدولي الإنساني، بعرقلة إيصال تلك المعونة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، أفيد بأن الجيش لا يزال يعرقل و/أو يقيد نقل الأغذية والأدوية إلى مندات والقرى المحيطة بها، خلافاً لشروط وقف إطلاق النار المؤقت.

38 - واندلع القتال مجدداً بين قوة دفاع تشينلاند والمجلس العسكري في أوائل آب/أغسطس، ولا تزال الحالة الأمنية العامة في ولاية تشين في تدهور مستمر. ومنذ الانقلاب، أسفرت هجمات المجلس العسكري على المدنيين عن مقتل ما لا يقل عن 37 مدنياً في مندات وما حولها، وعن تشريد حوالي 30 000 شخص من 129 قرية، وفقاً لما ذكرته مصادر محلية. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد المشردين حالياً في مندات بنحو 11 400 شخص.

ديموسو ولويكاو، الواقعتان في ولاية كايه

39 - في بلدة ديموسو، بولاية كايه، تجمع السكان المحليون لتشكيل قوة الدفاع الشعبي الكارينية، مستخدمين، في الأغلب، بنادق صيد مصنوعة يدوياً. وتساعد القتال على نطاق ضيق بين قوة الدفاع الشعبي الكارينية وقوات المجلس العسكري عندما هاجم الجيش بلديتي ديموسو ولويكاو في أواخر أيار/مايو. ووفقاً لما ورد في معلومات موثوقة، دخل أفراد عسكريون، في 21 أيار/مايو، بلدة ديموسو، واعتقلوا 13 شخصاً. وردت قوة الدفاع الشعبي الكارينية بمهاجمة مراكز شرطة في المنطقة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة من عناصر الشرطة. وسرعان ما نشر الجيش ما لا يقل عن 100 جندي وعدة دبابات في ديموسو، وزاد من تواجده في عدة بلدات واقعة في ولاية كايه وولاية شان المجاورة.

40 - وفي ما يبدو أنه هجمات انتقامية ضد المدنيين، استخدم المجلس العسكري بعد ذلك طائرات مقاتلة لقصف ديموسو ثم أتبعها بصواريخ وقذائف هاون، مما أجبر عشرات الآلاف من الأشخاص على الفرار إلى

(21) مقابلة مع مقيمين في مندات، في 18 آب/أغسطس 2021.

(22) المرجع نفسه.

الأدغال المحيطة⁽²³⁾. وأفادت تقارير بأن قوات المجلس أحرقت منازل لمن يشتبه في تعاطفهم مع قوات الدفاع الشعبي وحركة العصيان المدني. وفي لويكاو، استخدم الجيش أيضا طائرات عمودية وطائرات مقاتلة ومدفعية ثقيلة لمهاجمة البلدة. ثم استولت القوات البرية على لويكاو.

41 - وفي ديموسو ولويكاو، نهب المجلس العسكري ممتلكات مدنية، ودمر أهدافا غير عسكرية، بما في ذلك منازل ومدارس ودير وكنائس. وأغلق المجلس أيضا الطرق الرئيسية المؤدية إلى ولاية كايا، مما أدى إلى انقطاع سبل حصول المدنيين على الغذاء والماء والدواء⁽²⁴⁾. وفي غضون أسبوع من هجوم المجلس على هذه المناطق، شرد ما يقرب من 100 000 شخص قسرا.

42 - وفي الفترة الواقعة ما بين 21 أيار/مايو و 15 حزيران/يونيه، قتل الجيش ما لا يقل عن 65 مدنيا في هجمات على بلدي ديموسو ولويكاو، وفقا لما جاء في تقارير محلية. وضمن هؤلاء، كان على الأقل مدنيان اثنان أطلق قناصة النار عليهما فأردوهما قتيلين، وعُثر على جثة شخص اعتقل في 29 أيار/مايو مقطعة الأوصال بالقرب من أحد الأسواق. وأفادت مصادر بأن قوات المجلس العسكري كانت، حتى أواخر تموز/يوليه، تقوم بعمليات تفتيش من منزل إلى منزل ليلا، وتدخل المنازل دون أوامر قضائية، بآلة الخوف في المجتمعات المحلية.

بابون، الواقعة في ولاية كايين

43 - في الفترة الممتدة بين أواخر آذار/مارس وأوائل أيار/مايو، نفذت قوات المجلس العسكري عمليات قصف جوي وعمليات قصف مدفعي على مواقع مدنية في مقاطعة بابون (موتراو)، الواقعة في ولاية كايين (كارين). ووفقا لما ورد في معلومات موثوقة، فقد شنت قوات المجلس ما لا يقل عن 27 هجوما جويا، ملقية 47 قنبلة، ومطلقا ما لا يقل عن 575 قذيفة هاون على مناطق مدنية في بابون⁽²⁵⁾. وكانت كل جولة من الهجمات الكبيرة، في الظاهر، ردا على هجمات اللواء الخامس لجيش التحرير الوطني لكارين على قوات المجلس العسكري.

44 - وفي 27 آذار/مارس، بدأ المجلس العسكري قسفا جويا لمدة خمسة أيام على مقاطعة بابون، مما أسفر عن مقتل 16 مدنيا، وإصابة 20 آخرين، وإجبار 5 500 قروي على الفرار عبر الحدود إلى تايلند. وفي الأسبوع الأول من نيسان/أبريل، شنت قوات المجلس هجمات بالمدفعية على القرى والأراضي الزراعية المحيطة، مما أسفر عن تشريد 7 600 مدني قسرا.

Myanmar Now, “Three civilians killed as junta continues crackdown on Karenni resistance”, (23) 28 May 2021.

Deutsche Welle, “Myanmar: UN warns of mass starvation in eastern Kayah State”, المرجع نفسه؛ و (24) 9 June 2021.

Karen Peace Support Network, “Terror from the skies: coup regime’s escalated offensives cause mass displacement across Mutraw”, May 2021, p. 8. متاح على الرابط التالي: www.karenpeace.org/wp-content/uploads/2021/05/Terror-from-the-Skies_Briefing_KPSN_English.pdf

45 - وفي الفترة الواقعة بين 27 نيسان/أبريل و 7 أيار/مايو، شنت قوات المجلس العسكري جولة ثانية من الغارات الجوية، ملقياً قنابل ومطلقة صواريخ، على مناطق مدنية في قرى متعددة في بابون. وأدت تلك الهجمات إلى تشريد 3 000 من سكان القرى.

46 - وفي أيار/مايو 2021، قُذرت منظمات المجتمع المدني في كارين أن 70 000 مدني قد سُردوا في بابون، نتيجة لهجمات المجلس العسكري على المدنيين. وتقدر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن حوالي 47 400 مدني قد سُردوا في ولاية كاينين، حتى 16 آب/أغسطس⁽²⁶⁾.

منطقة ماغوي

47 - في 15 حزيران/يونيه، أضرمت شرطة المجلس العسكري النار في قرية كينما، الواقعة في بلدة باوك، التابعة لمنطقة ماغوي. وتشير تقارير محلية إلى أن قوات الدفاع الشعبي كانت نصبت كمينا لقوات المجلس العسكري، في وقت سابق من يوم 15 حزيران/يونيه. ووفقا لما أفاد به سكان من قرية كينما، فقد سعت الشرطة بعد ذلك للعثور على أفراد قوات الدفاع الشعبي في كينما، ولكن هذه القوات كانت قد انسحبت بالفعل من القرية عندما دخلتها قوات المجلس العسكري. وكان معظم القرويين قد فرّ بالفعل أيضا.

48 - وأفادت تقارير أن الشرطة، وفي رد انتقامي واضح على الكمين، أضرمت النار في القرية، وأحرقت 200 منزل من بين 230 منزلا⁽²⁷⁾. وكان الحريق من الكبر بحيث أنه سُجل على النظام الساتلي لتعقب الحرائق التابع للإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء في الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁸⁾. وشاهد المقرر الخاص صورا تظهر القرية بأكملها تقريبا وهي تحترق. وأفيد بأن قوات المجلس العسكري أطلقت النار على قرويين حاولوا إخماد الحرائق واستنقاذ الأغراض من منازلهم. وفي حين اضطرّ معظم سكان القرية البالغ عددهم 800 شخص على الفرار إلى الأدغال وإلى القرى المجاورة، لقي شخصان مسنان حتفهما في الحرائق.

49 - وينبغي التحقيق مع قيادات المجلس العسكري المسؤولة عن الهجمات المذكورة أعلاه في جرائم دولية متعددة، بما في ذلك جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

المشردون داخليا وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية

50 - هناك ما يربو على نصف مليون مشرد داخليا في ميانمار. ويقوم المجلس العسكري في ميانمار فعليا بمنع وكالات المعونة الإنسانية والمجتمع المدني من الوصول إلى السكان المحتاجين إلى المساعدة الإنسانية، بمن فيهم المشردون داخليا والمدنيون المشردون منذ الانقلاب. وفي ولايتي كاياه وتشين على الأقل، يتحمل المجلس المسؤولية المباشرة عن عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى المشردين داخليا، حيث عمدت قواته إلى إغلاق الطرق المؤدية إليهما، وإعادة قوافل المعونة من حيث أتت، بما في ذلك أطنان من

(26) UNHCR, Myanmar emergency overview map, 16 August 2021 [مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خريطة عامة لحالة الطوارئ في ميانمار، 16 آب/أغسطس 2021]، متاحة على الرابط التالي: <https://data2.unhcr.org/fr/documents/download/88244>.

(27) BBC, "Myanmar village of Kin Ma burns down after clashes", 16 June 2021.

(28) United States, National Aeronautics and Space Administration, "Fires: 15 June 2021", Fire Information for Resource Management System, متاح على الرابط التالي: <https://firms.modaps.eosdis.nasa.gov/map/#t:adv;m:advanced;d:2021-06-15;@95.9,19.9,7z>.

الأرز إلى ولاية كايا. وتفيد مصادر محلية بأن المشردين جراء قصف المجلس في ولاية كابين هم في أمس الحاجة إلى الغذاء. وعلاوة على ذلك، تواجه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني تحديات كبيرة في إيصال الأغذية في ولايتي تشين وكاشين، بسبب الاشتراط الجديد من قبل المجلس العسكري الحصول على تراخيص سفر لإيصال المعونة الإنسانية، ولا سيما السلع الغذائية.

51 - ومنذ الانقلاب، تشرد أكثر من 200 000 شخص، وفقا لما ورد في معلومات من مصادر محلية ومن مفوضية شؤون اللاجئين⁽²⁹⁾. ويشمل ذلك تشريد نحو 170 000 شخص في ولايات شان، وكايا، وكابين، ومون، ومنطقة باغو. ومن بين هؤلاء، بلغ عدد المشردين في ولاية كايا وحدها 101 000 شخص. وتفيد المفوضية أنه، منذ منتصف أيار/مايو 2021، يوجد 20 000 شخص آخرين مستضافين حاليا في أكثر من 100 من أماكن إيواء المشردين في ولاية تشين، ومنطقة ماغوي، ومنطقة ساغاينغ. ومن الجدير بالذكر أن منظمات محلية في ولاية تشين تقدر عدد المشردين في منادات وحدها وما حولها بـ 30 000 شخص. وأدى تجدد النزاع المسلح بين قوات المجلس العسكري وجيش استقلال كاشين، في ولاية كاشين، منذ منتصف آذار/مارس 2021، إلى تشريد عدد من الناس يقدر بـ 7 800 شخص، في حين أدت اشتباكات وقعت في ولاية شان الشمالية بين قوات المجلس العسكري وجماعات مسلحة عرقية إلى تشريد ما مجموعه 2 700 شخص.

52 - وقبل الانقلاب، كان عدد المشردين داخليا في ميانمار نحو 336 000 شخص. وظلوا مشردين حتى وقت إعداد هذا التقرير، وكان معظمهم في حالات تشرد مطولة، بما في ذلك حوالي 126 000 من طائفة الروهينغا العديمي الجنسية في معسكرات اعتقال بولاية راخين، أنشئت في عام 2012، و 130 000 آخرين في مخيمات قديمة العهد في ولايتي كاشين و شان الشمالية، وأجزاء من جنوب شرق ميانمار. وشرد داخليا 100 000 آخرين في 10 بلدات في ولاية راخين وبلدة واحدة في ولاية تشين، بسبب النزاع العسكري بين جيش أركان وجيش ميانمار، في الفترة الواقعة بين كانون الثاني/يناير 2019 وتشيرين الثاني/نوفمبر 2020.

53 - وأبلغت مصادر المقرر الخاص أن المجتمعات المضيفة التي طالما قامت بأود المشردين داخليا، غدت، هي نفسها، تعاني من تضائل المواد الغذائية والإمدادات الطبية الخاصة بها. ولم تتمكن منظمات المعونة المحلية من إطعام المشردين داخليا الحاليين، وفي الوقت نفسه إعادة تموين المجتمعات المضيفة. كما تشعر الأسر القاطنة في مناطق تشهد قتالا بقلق بالغ من أنها لن تتمكن من زراعة محاصيلها في الوقت المحدد، وستواجه نقصا غذائيا إضافيا.

54 - وإضافة إلى التشرد وإلى تزايد الاحتياجات الإنسانية للأشخاص المشردين داخليا، أفادت تقارير أن عشرات آلاف المهاجرين الداخليين عادوا إلى أماكنهم الأصلية في منطقة أيارواي وولاية راخين، حيث أُفيد بأن احتياجاتهم تشمل الغذاء والنقد والحصول على الرعاية الصحية. وفرت أعداد أخرى لا حصر لها من البلد.

55 - وتواجه النساء المشرديات داخليا صعوبات كبيرة. ويجعل نقص الإمدادات الأساسية من دورات الطمث مشكلة كبيرة. ومما يدعو إلى الجزع أن نساء حوامل اضطررن إلى أن يضعن حملهن أثناء هربهن،

(29) انظر، على سبيل المثال، UNHCR, Myanmar emergency update, 1 August 2021 [مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مستجدات حالة الطوارئ في ميانمار، 1 آب/أغسطس 2021]، متاحة على الرابط التالي: <https://reporting.unhcr.org/sites/default/files/Myanmar%20Emergency%20Update-1August2021.pdf>

ومن دون خدمات طبية أساسية في عملية الولادة. وأبلغت مصادر في ولاية كاياه المقرر الخاص عن طفل عمره 6 أيام توفي في أدغال ولاية كاياه بسبب الافتقار إلى الأدوية الأساسية.

ثالثاً - انتهاك المجلس العسكري لحقوق سياسية ومدنية أخرى

56 - أطلق المجلس العسكري العنان للاعتداء على الحقوق السياسية والمدنية، الذي بلغ ذروته بالاحتجاز التعسفي لما لا يقل عن 7 660 شخصاً، منذ الانقلاب في 31 آب/أغسطس. وحاول المجلس إضفاء الشرعية على عمليات الاحتجاز هذه بتجريم الخطاب الذي ينتقد مجلس إدارة الدولة، وإلغاء الحق في الخصوصية والتجمع.

57 - انظر المرفق 1 للاطلاع على تفاصيل انتهاكات حرية التعبير (بما في ذلك على شبكة الإنترنت)، والخصوصية والتجمع وتكوين الجمعيات.

الاحتجاز التعسفي وإمكانية اللجوء إلى القضاء

58 - قام المجلس العسكري، منذ اليوم الأول لانقلابه غير الشرعي، بعمليات احتجاز تعسفي في انتهاك للمواد 9 و 10 و 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص، على التوالي، على أنه لا يجوز اعتقال أي إنسان أو حجزه تعسفاً، وعلى أن لكل إنسان الحق في "أن تتظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً لمنصفاً وعلنياً"، وعلى أن كل شخص متهم بجريمة "يعتبر بريئاً إلى أن يثبت ارتكابه لها قانوناً في محاكمة علنية" مع توفير "جميع الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه".

59 - وما برح المجلس يقوض سيادة القانون في ميانمار. فقد قام، في غضون أسبوعين من تنظيمه الانقلاب، بالتلاعب بالتغييرات في الإطار القانوني، أي قانون العقوبات، وقانون إدارة الدوائر ومجموعات القرى، وقانون حماية خصوصية المواطنين وأمنهم، من أجل توفير غطاء لعمليات الاحتجاز التعسفي الجماعية التي نفذها. وعلى وجه الخصوص، عدل المجلس العسكري المادة 505 (أ) من قانون العقوبات، في 14 شباط/فبراير لتجريم الخطاب الذي "يتسبب في نشر الخوف"، أو ينشر "أخباراً كاذبة"، أو "يحرص بشكل مباشر أو غير مباشر على فعل إجرامي ضد موظف حكومي". ويعاقب على انتهاك هذه المادة بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات.

60 - وتشير تقارير إلى أنه، حتى 31 آب/أغسطس، كان ما لا يقل عن 7 701 شخص قد اعتقلوا منذ الانقلاب، وأن 6 069 شخصاً منهم هم إما محتجزون حالياً و/أو أنهم صدرت أحكام بحقهم⁽³⁰⁾. وقد أدت إعلانات إخلاء سبيل السجناء الصادرة عن المجلس العسكري إلى زرع البلبلة فيما يتعلق بالعدد الإجمالي للمحتجزين حالياً. وفي أعقاب إعلان المجلس، في 30 حزيران/يونيه، أنه سيُخلّى سبيل أكثر من 2 000 محتجز، فإنه، في الواقع، لم تُحدّد هوية سوى 370 محتجزاً، وقت إعداد هذا التقرير. وهناك 1 984 مذكرة توقيف غير منفذة بحق أشخاص نجحوا في الإفلات من الاحتجاز.

61 - وقد أعلن المجلس العسكري الأحكام العرفية في 13 بلدة في يانغون، ومنطقة ماندالاي، وفي مندات. وبموجب ذلك، يؤذن للقادة العسكريين في قيادتي يانغون والشمال الغربي، بمحاكمة الناس على

(30) انظر الخريطة الواردة في المرفق 2 (الأشخاص المحتجزون تعسفاً ورهن الاحتجاز).

مجموعة من القضايا الجنائية بإجراءات موجزة، وفرض أقصى العقوبات الممكنة، بما في ذلك عقوبة الإعدام، دون أي حق في الاستئناف. وللجنرال مين أونغ هلاينغ الكلمة الفصل في تنفيذ أحكام الإعدام في المناطق الخاضعة للأحكام العرفية⁽³¹⁾. وحتى تاريخه، يزعم أنه أقر عقوبة الإعدام على ما لا يقل عن 65 شخصا، منهم 39 شخصا صدرت بحقهم أحكام غيابية.

62 - وكان المجلس العسكري قد احتجز تعسفاً، حتى وقت إعداد هذا التقرير، ما لا يقل عن 15 محامياً أثناء تمثيلهم لموكليهم، مما يؤدي ليس إلى منع محامي الدفاع من توفير التمثيل القانوني فحسب، بل يؤثر أيضاً تأثيراً مثبطاً على استعداد المحامين لتمثيل أفراد محتجزين⁽³²⁾. وأفيد بأن محامياً بارزاً احتجز تعسفاً كان يتولى تقديم دعم قانوني مجاني لأكثر من 120 شخصاً هم أنفسهم ممن احتجزوا تعسفاً. وقد احتجزه المجلس العسكري بينما كان في المحكمة يؤدي عمله، وفيما بعد، اتهمه بالتحريض بموجب المادة 505 (أ) من قانون العقوبات.

63 - ونُقلت الإجراءات القضائية في مناطق معينة من المحاكم إلى السجون، مما أثار مخاوف شديدة بشأن حقوق المحاكمة العادلة، بما في ذلك إمكانية استفادة المحتجزين من المشورة القانونية.

64 - وفي سلسلة الأعمال الفظيعة التي ارتكبتها المجلس العسكري منذ الانقلاب، يبرز استخدامه للعقاب الجماعي وأخذه للرهائن كممارسة خسيصة للغاية. وكما ذكر، فإن ما يقرب من 2 000 شخص هم حالياً هاربون تجنباً لمذكرات توقيف زائفة. وتحدث المقرر الخاص مع أحد قيادات الاحتجاجات في موغوكي، الواقعة بمنطقة ماندالاي، احتجزت قوات المجلس زوجته وابنتيه، البالغتين من العمر 4 أعوام و 17 عاماً. وقد أخبر المقرر الخاص بما يلي:

”في 13 حزيران/يونيه، جاءت قوات الأمن التابعة للمجلس العسكري إلى منزلي. كانت قوة مختلطة من الشرطة والجيش - يتراوح عدد أفرادها بين 70 و 80 في المجموع. كانوا يقيمون حواجز على الطريق، وكانوا مستعدين لنصب كمين لي. في ذلك الوقت، كانت زوجتي وابنتي وابني في المنزل. كان ابني في الخارج، فاختبأ أثناء المداهمة. كان لديهم مذكرتان: واحدة لاعتقالي وأخرى لمصادرة جميع ممتلكاتي. اتصلت بي زوجتي، فقلت لها: ‘يجب أن تغادروا فوراً’. قالت زوجتي: ‘جاؤوا للبحث عنك وأنت غائب’. ‘لم قد يفعلون بنا أي شيء؟ لم أرتكب أي خطأ. سأواجه هذا’. وبدأت بالقول: ‘إنهم يدخلون الآن بأعداد كبيرة -‘؛ ثم انقطع الاتصال. ثم بعد ذلك بقليل، اتصلت بي ابنتي البالغة من العمر 17 عاماً وقالت: ‘إننا محتجزون’. سمعت أحدهم يقول: ‘لماذا تتحدثين بالهاتف؟’ ثم انقطع الاتصال، مرة أخرى.

”علمت بعد ذلك أن قوات الأمن احتجزت ابنتي الكبرى أولاً. وقد قيدوها. قالت زوجتي: ‘لماذا تفعلون ذلك؟ لا يمكنكم اعتقالها’. وعندما تفوهت بذلك، قيدوها هي أيضاً. ثم سيقّت ابنتي الكبرى وزوجتي إلى شاحنة. ثم بدأت ابنتي البالغة من العمر 4 سنوات تصرخ: ‘لن أذهب معكم

(31) State Administration Council, Martial Law Order 3/2021, 15 March 2021، متاح على الرابط التالي: www.burmalibrary.org/sites/burmalibrary.org/files/obl/GNLM2021-03-16-red.pdf

(32) انظر American Bar Association, letter to Senior General Min Aung Hlaing re: Rule of Law, Independence of the Judiciary and Legal Profession, and Respect for Human Rights in Myanmar, 5 July 2021، متاحة على الرابط التالي: www.americanbar.org/content/dam/aba/administrative/government_affairs_office/aba-president-letter-rule-of-law-myanmar.pdf

يا كلاب الجيش والشرطة". أمسكت ضابطة بابنتي الصغيرة ورمت بها في الشاحنة أيضا. حاول أقارب لي إحضار طعام ومؤون أخرى لهم جميعا، ولكن الشرطة والجيش أنكروا حتى وجودهم في الحجز. لم يتلق أحد أي معلومات مستجدة عن مكان وجود زوجتي أو ابنتي الأخرى، أو عن التهم الموجهة إليهما. وأُفرج أخيرا عن ابنتي البالغة من العمر 4 سنوات، في 30 تموز/يوليه، حيث بقيت 17 يوما رهن الاحتجاز. لقد أصيبت بنيتي بصدمة. وحكم على زوجتي وابنتي بالسجن لمدة ثلاث سنوات بموجب المادة 505 (أ). وكان السبيل الوحيد الذي علمت من خلاله ذلك هو أنه عندما نُقلت زوجتي وابنتي إلى السجن من مركز الشرطة، صرخت زوجتي للمارة قائلة: "لقد حكم علينا بالسجن مدة ثلاث سنوات" (33).

65 - وتلقى المقرر الخاص تقارير موثوقة تفيد بأن قوات المجلس العسكري احتجزت تعسفا ما لا يقل عن 177 شخصا كعقاب و/أو كرهائن عندما نجح الهدف الأولي للمداخلة في الإفلات من الاعتقال.

66 - والعقاب الجماعي بحق أفراد الأسر الذي يقوم به المجلس العسكري هو انتهاك للحق في الحرية والأمن الشخصي، والحق في محاكمة عادلة (34). وعمليات العقاب الجماعي وأخذ الرهائن هذه ينبغي التحقيق فيها باعتبارها جرائم حرب، حيث تحظر اتفاقية جنيف صراحة "معاقبة ... عن مخالفة لم يقترفها هو شخصا"، كما يحظر "العقوبات الجماعية وبالمثل جميع تدابير التهديد أو الإرهاب".

حرية الصحافة

67 - "نحن الآن في مرحلة يعني فيها استمرارنا في أداء عملنا احتمال تعرضنا للسجن أو القتل" (35). هكذا وصف أحد الصحفيين مؤخرا ظروف العمل الحالية في ميانمار. ففي 8 آذار/مارس، أوقف المجلس العسكري العمل بتراخيص لخمس منافذ إخبارية بارزة مستقلة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان ما لا يقل عن 44 صحفيا لا يزالون رهن الاحتجاز، حيث احتُجز ما لا يقل عن 98 صحفيا منذ الانقلاب. وعلى النحو المبين أعلاه، تعرض صحفيون للتعذيب أثناء الاحتجاز من أجل انتزاع معلومات وجهات اتصال منهم. وقد توارى عن الأنظار 33 صحفيا بعد صدور منكرات توقيف بحقهم. وقد حكم حاليا على ما لا يقل عن ثلاثة صحفيين بالسجن لمدد تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات بموجب المادة 505 (أ) من قانون العقوبات.

استمرار انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا

68 - لا يزال نحو 600 000 من الروهينغيا في ولاية راخين. ويواصل الجيش حرمانهم من الحصول على الجنسية، ومن حرية التنقل، والحقوق الأساسية الأخرى. فمنذ الانقلاب والمجلس العسكري يواصل إنكار وجود الروهينغيا، مع إبقائهم محرومين من حقوقهم من خلال وضعهم القانوني الذي لم يُحل، ومن خلال التمييز المؤسسي، وانتهاكات حقوق الإنسان، وفرض قيود على حركتهم، وتقييد فرص الحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية.

(33) مقابلة مع والد من مونغوكي، في 18 آب/أغسطس 2021.

(34) International Committee of the Red Cross, "Rule 103, Collective punishments", Customary IHL Database. [قاعدة البيانات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني العرفي]. متاحة على الرابط التالي: https://ihl-databases.icrc.org/customary-ihl/eng/docs/v1_rul_rule103

(35) Reporters without Borders, "Five media outlets shut down in Myanmar, one raided", 9 March 2021

69 - وترد تفاصيل الظروف التي يواجهها الروهينغيا في ولاية راخين في المرفق 1.

رابعاً - انتهاك المجلس العسكري للحق في الصحة

70 - إن أعلى مستوى صحي يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان، وهو منصوص عليه في المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك الحق يُحرم منه معظم السكان داخل ميانمار.

71 - ففي وقت إعداد هذا التقرير، كانت موجة ثالثة من الإصابات بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، في مقدمتها العدوى بمحور دلتا، تعصف بميانمار. ويبلغ متوسط معدل الحالات الإيجابية للاختبار الذي يجري كل أسبوعين 26 في المائة، وبذلك لا يفوقها من حيث معدلات الحالات الإيجابية سوى خمسة بلدان فقط في العالم⁽³⁶⁾.

72 - وأبلغت منظمات محلية لحقوق الإنسان، تعمل سرا، المقرر الخاص بأن العدد الرسمي الذي أعلنه المجلس العسكري للوفيات الناجمة عن كوفيد-19، وهو 14 737 حالة وفاة، حتى 25 آب/أغسطس⁽³⁷⁾، هو رقم منخفض. ووفقاً لأرقام المجلس العسكري، فإن متوسط الوفيات الناجمة عن كوفيد-19 على مدار سبعة أيام بلغ ذروته عند 397 حالة وفاة في 1 آب/أغسطس. ووفقاً لما أفادت به مصادر موثوقة لديها جهات اتصال في محارق الجثث والمشار في يانغون، ففي أواخر تموز/يوليه، كان ما لا يقل عن 1 000 شخص يموتون من جراء كوفيد-19 كل يوم، في يانغون وحدها.

73 - ولم يكن المجلس العسكري مجهزاً البتة لمكافحة الموجة الثالثة من الجائحة، والأدهى أنه، هو نفسه، عجل بانهياء شبه تام لنظام الرعاية الصحية في البلد. فاحتجاجاً على الانقلاب العسكري، انضم ما يصل إلى 90 في المائة من العاملين في مجال الرعاية الصحية إلى حركة العصيان المدني، ورفضوا العمل في المستشفيات العامة الخاضعة لسيطرة المجلس. والواقع أن العاملين في مجال الرعاية الصحية كانوا من أوائل من أضرّبوا عن العمل، مما أدى إلى تنظيم حركة العصيان المدني.

74 - وتواصل قوات المجلس العسكري قتل العاملين في المجال الطبي أو احتجازهم تعسفاً. وتكشف تقارير موثوقة أن الجيش شن غارات عديدة على مرافق خيرية ومرافق صحية مؤقتة، فدمر مواد صحية ومعدات طبية أو ألحق أضراراً بها أو صادرها، في وقت كان يقوم فيه باختطاف عاملين في المجال الصحي وضربهم واحتجازهم تعسفاً.

(36) Sky News, "Positive rate per country: average of the positive rate of the last two weeks" (36) التالي: <https://interactive.news.sky.com/2020/covid-19-coronavirus/world-positive-country-rate-table/index.html> (اطلع عليه في 25 آب/أغسطس 2021).

(37) "2,502 new cases of COVID-19 reported on 25 August, total figure rises to 380,879", *The Global New Light of Myanmar*, vol. VIII, No. 129 (26 August 2021)، متاح على الرابط التالي: https://cdn.myanmarseo.com/file/client-cdn/2021/08/26_August_21_gnlm.pdf

75 - وهاجم المجلس العسكري عاملين في مجال الرعاية الصحية أو مرافق للرعاية الصحية، في ما لا يقل عن 260 حادثاً منفصلاً، في الفترة الواقعة بين 1 شباط/فبراير و 25 آب/أغسطس 2021⁽³⁸⁾؛ كان 153 منها ضد عاملين في مجال الرعاية الصحية. ولدى المجلس مذكرات توقيف غير منفذة بحق 600 من العاملين في مجال الرعاية الصحية، بمن فيهم أطباء ومديرو مستشفيات وممرضون وممرضات ومسؤولون في مجال الصحة العامة، مما يضطرهم إلى الاختباء. ويواصل كثيرون علاج المرضى بشكل سري.

76 - وفي ذروة معدل الحالات الإيجابية المتعلقة بتقشي مرض كوفيد-19، بدأت قوات المجلس العسكري في احتكار اسطوانات الأكسجين، ودأبت على منع السكان من شرائها من جهات موردة من القطاع الخاص وعلى منع الجمعيات الخيرية من توفير الأكسجين للمحتاجين. وادّعى المجلس أنه إنما يضمن وصول الأكسجين إلى المستشفيات العامة. غير أن طبيباً يعالج حالياً المرضى في ميانمار أوضح للمقرر الخاص، في 30 تموز/يوليه، ما يلي: "يقول المجلس العسكري إنه لا يسمح لأفراد بشراء الأكسجين من القطاع الخاص، وذلك حتى يمكن استخدامه في المستشفيات العامة، ولكن العديد من المرضى يذهبون إلى المستشفيات العامة فيقال لهم: 'عليكم شراء حاجتكم من الأكسجين من القطاع الخاص'".⁽³⁹⁾

77 - ودفع انعدام الثقة في الرعاية الصحية التي يتحكم فيها المجلس العسكري بالكثيرين إلى الاستنتاج أنهم لن يحصلوا على اللقاح في إطار برنامج للتطعيم يديره المجلس، حتى لو أصبحت اللقاحات متاحة على نطاق واسع.

78 - وهذه الظروف تؤثر لا على صحة وسلامة شعب ميانمار فحسب، وإنما على المنطقة، بل وعلى العالم أيضاً. فتقشي فيروس كوفيد-19، وانهيار نظام الرعاية الصحية، وانتشار انعدام الثقة في أي شيء له علاقة بالمجلس العسكري، يخلق حالة تتضافر فيها كل العوامل المؤدية إلى زيادة انتشار هذا المرض. ويخلق أيضاً ظروفاً مواتية تماماً لنشوء محوّرات جديدة شديدة العدوى. ويعيش أكثر من ثلث سكان العالم في بلدان متاخمة لميانمار، مما يجعل هذه المسألة لا مسألة أمن وطني لميانمار فحسب، بل خطراً يهدّد الجميع.

79 - وكان لانهيار القطاع الصحي في ظل المجلس العسكري تداعيات مروعة لا تتوقف عند القدرة على علاج كوفيد-19. فحتى تموز/يوليه، كان عدد الأطفال الذين لم يتلقوا اللقاحات اللازمة ما لا يقل عن مليون طفل، بما في ذلك اللقاحات الوقائية من التهاب الكبد ب، والسُّل، والكُزاز، والحَصبة، والنُّكاف، والخُميرة، وشلل الأطفال، والنَّزلة الوافدة، وذلك وفقاً لمعلومات منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف). أمّا ما تحقق من مكاسب كبيرة في علاج واحتواء فيروس نقص المناعة البشرية والسُّل على مدى العقد الماضي، فقد يتلاشى إذا لم يتمكن المصابون بالعدوى من مواصلة العلاج المضاد للفيروسات العكوسة⁽⁴⁰⁾.

80 - وأدى اقتران الانقلاب العسكري بانهيار نظام الرعاية الصحية وتقشي جائحة كوفيد-19 إلى جعل الحياة شديدة الخطورة، بل وقاتلة، بالنسبة لبعض أفراد مجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة في ميانمار. وأدى الانقلاب وما تلاه من حملات قمع إلى تراجع كبير في التقدم الذي كان يجري إحرازه للارتقاء بحقوق الإنسان

(38) World Health Organization, Surveillance System for Attacks on Health Care [منظمة الصحة العالمية، نظام رصد الهجمات على منظومة الرعاية الصحية]، متاح على الرابط التالي: <https://extranet.who.int/ssa/Index.aspx>.

(39) مقابلة مع طبيب من يانغون، في 30 تموز/يوليه 2021.

(40) ABC-CBN News, "Myanmar: 'The situation could become critical in weeks'", 18 July 2021.

الواجبة للأشخاص ذوي الإعاقة في البلد. انظر المرفق 1 للاطلاع على معلومات إضافية عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ميانمار.

خامسا - رد فعل شعب ميانمار على انقلاب المجلس العسكري وجرائمه

حركة العصيان المدني والاحتجاج السلمي

81 - في غضون أيام من الانقلاب العسكري، بدأت احتجاجات سلمية ضد المجلس العسكري إذ توجه السكان إلى الشوارع وإلى وسائل التواصل الاجتماعي، لممارسة حقهم في حرية التعبير وفي التجمع السلمي. وسرعان ما انتشرت حركة عصيان مدني مؤارة بالحياة تنسم بالتنوع في جميع أنحاء البلاد. وتولى موظفون مدنيون، وعاملون في المجال الطبي، ومعلمون، ومحامون، وغيرهم ممن تركوا وظائفهم احتجاجا على الانقلاب غير الشرعي، أدوارا قيادية في حركة العصيان المدني. وسارعت الفئة الشابة من الجيل زي، بما فيها أعداد كبيرة من النساء، إلى الاضطلاع بأدوار قيادية بارزة جدا في حركة الاحتجاج، مستجيبة للظروف المتغيرة بإبداع ومرونة. فبعد أن بدأت قوات المجلس في إطلاق النار مباشرة على حشود ضخمة من المتظاهرين، على سبيل المثال، تحولت القيادات إلى مظاهرات "خاطفة" أصغر حفاظا على الأرواح.

82 - وفي 30 تموز/يوليه، كان قد جرى ما لا يقل عن 4 932 احتجاجا منفصلا منذ الانقلاب⁽⁴¹⁾؛ ذكر أن ما نسبته 98 في المائة من تلك الاحتجاجات كانت سلمية⁽⁴²⁾. وأفيد بأن نسبة الـ 2 في المائة التي وصفت بأنها أحداث "غير سلمية" ضمت، في معظمها، محتجين يثارون من هجمات قوات المجلس العسكري، وذلك بالقذف بحجارة، أو استخدام أسلحة بدائية، أو إعادة إلقاء عبوات غاز مسيل للدموع.

83 - ويقدر أن ما يصل عدده إلى 2 000 من أفراد الشرطة والجيش قد انشقوا عن المجلس العسكري وانضموا إلى حركة العصيان المدني و/أو قوات الدفاع الشعبي⁽⁴³⁾. وتحدث المقرر الخاص مع العديد من عناصر الشرطة الذين انشقوا، وهم يذكرون سببا مماثلا لما فعلوه، قائلين: "انضممتُ إلى قوة الشرطة لإنفاذ سيادة القانون، ولكن لم يعد بإمكاننا القيام بذلك بعد 9 شباط/فبراير ... رأيتُ الشرطة تنفذ عمليات مع الجيش وتحت سيطرته؛ وأفعالها هذه، بما فيها الاحتجاز، ليست متوافقة مع القانون"⁽⁴⁴⁾.

84 - ودعت حركة الاحتجاج المتنوعة في ميانمار إلى مقاطعة المنتجات والخدمات المرتبطة بالمجلس العسكري في كافة أنحاء البلد، وكذلك إلى وقف دفع الضرائب للوزارات التي يسيطر عليها المجلس. وتشمل أهداف المقاطعة منتجات الجعة المملوكة للجيش، وخدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة، ودفع فواتير الطاقة، والضرائب. وناشدت حركة العصيان المدني ومنظمات المجتمع المدني في ميانمار المجتمع الدولي أن يقدم لهما الدعم، وذلك بفرض جزاءات اقتصادية محددة الأهداف على المصالح الاقتصادية للمجلس العسكري. ووقع

(41) Armed Conflict Location and Event Data Project (ACLED), "Myanmar protests, 1 February–30 July 2021", ACLED Dashboard، متاح على الرابط التالي: <https://acleddata.com/dashboard/#/dashboard>.

(42) ACLED, "Myanmar's spring revolution", 22 July 2021.

(43) The Irrawaddy, "2,000 Myanmar junta soldiers and police join Civil Disobedience Movement", 23 August 2021.

(44) مقابلة مع منشق عن الشرطة، في 20 آب/أغسطس 2021.

ما مجموعه 462 منظمة من منظمات المجتمع المدني نداء بفرض جزاءات على مؤسسة ميانمار للنفط والغاز من أجل منع المجلس العسكري غير الشرعي من سرقة ثروة البلد من الموارد الطبيعية⁽⁴⁵⁾.

حكومة الوحدة الوطنية

85 - عقب تشكيل حركة العصيان المدني، قام أعضاء البرلمان الذين انتخبوا في الانتخابات الوطنية التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر، والذين منعهم المجلس العسكري من أداء اليمين الدستورية، بإنشاء اللجنة الممثلة لمجلس الاتحاد. ومن اللجنة انبثقت حكومة الوحدة الوطنية الأوسع نطاقاً والأكثر شمولاً، في نيسان/أبريل، من أجل أداء دور قيادي، وتكوين دعم دولي، والقيام بدور الجهة الممثلة الشرعية لشعب ميانمار⁽⁴⁶⁾.

86 - وتخصص حكومة الوحدة الوطنية حصة تاريخية للنساء والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، في المناصب القيادية العليا. وقد أنشأت، لأول مرة في تاريخ البلد، وزارة مخصصة لشؤون المرأة والشباب والأطفال، بقيادة السيدة سوزانا هلا هلا سو، الناشطة في مجال حقوق المرأة، ووزارة لحقوق الإنسان، بقيادة أونغ ميو مين، وهو مدافع عن حقوق الإنسان وعن فئة المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، منذ مدة طويلة. ووزير التعاون الدولي، الدكتور ساسا، هو طبيب من عرقية تشين. وتشغل نساء 9 مناصب وزارية من بين 36 منصباً وزارياً في حكومة الوحدة الوطنية، ما يعادل تمثيلاً للمرأة بنسبة 25 في المائة؛ وهي خطوة رائعة، بالنظر إلى أنه، في تاريخ ميانمار بأكمله، لم تشغل سوى ثلاث نساء مناصب وزارية في الاتحاد.

87 - وتعمل حكومة الوحدة الوطنية بنشاط حالياً على دعم حركة العصيان المدني، ومعالجة المسائل الكثيرة التي تواجه ميانمار ما بعد الانقلاب. فعلى سبيل المثال، سعى الدكتور ساسا، وزير التعاون الدولي، في تموز/يوليه، إلى الحصول على دعم باللقاحات لميانمار من مرفق كوفاكس لإتاحة لقاحات كوفيد-19 على الصعيد العالمي⁽⁴⁷⁾. وتعمل حكومة الوحدة الوطنية حالياً أيضاً على فرض المساءلة عن جرائم سابقة. وفي آب/أغسطس، أعلنت أنها قدمت بصفة رسمية، في تموز/يوليه، إعلاناً إلى المحكمة الجنائية الدولية بقبول الاختصاص القضائي على الجرائم المرتكبة في ميانمار، منذ 1 تموز/يوليه 2002⁽⁴⁸⁾.

88 - وإضافة إلى ذلك، أصدرت حكومة الوحدة الوطنية، في حزيران/يونيه، بيان سياسة عامة بشأن الروهينغيا، تؤكد فيه عزمها على إلغاء قانون الجنسية لعام 1982، الذي أدى إلى حرمان الروهينغيا من

462 civil society organizations, “While people of Myanmar demand sanctions on junta-run gas enterprise, Chevron and Total bankroll abuses”, press release, Progressive Voice, 2 August 2021.

(46) حكومة الوحدة الوطنية، الإعلان 2021/23، المؤرخ 16 نيسان/أبريل 2021، بشأن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. متاح على الرابط التالي: <https://crphmyanmar.org/formation-of-the-national-unity-government/>.

(47) رسالة مؤرخة 22 تموز/يوليه 2021، موجهة من الدكتور ساسا، وزير التعاون الدولي في حكومة الوحدة الوطنية والمتحدث باسمها، إلى الرئيس التنفيذي لتحالف غافي. متاح على الرابط التالي: <https://twitter.com/DrSasa2222/status/1418196659184443398/photo/1>.

(48) Minister of Human Rights, Aung Myo Min (@aung_my_min), “The NUG accepts the jurisdiction of the ICC with respect to international crimes committed in Myanmar territory since 1 July 2002. The declaration was lodged in accordance with article 12(3) of the Statue of ICC on 17 July 2021.”, 20 August 2021، متاح على الرابط التالي: https://twitter.com/aung_my_min/status/1428680811574972416.

الجنسية، واستخدام بطاقات التحقق الوطنية، التي لا يزال المجلس العسكري يستخدمها لإنكار وجود الروهينغا ذاته، وتسجيلهم على أنهم أجانب.

قوة الدفاع المحلي وقوة الدفاع الشعبي

89 - في الوقت الذي كانت القوات التي تأتمر بأوامر المجلس العسكري تشن هجمات ممنهجة واسعة النطاق على شعب ميانمار، وقد انتصح لمعظم السكان أن المجتمع الدولي لن يمارس الضغط المطلوب لمحاولة وقفها، اشتدت الدعوات في جميع أنحاء ميانمار إلى قيام مقاومة مسلحة قادرة على حماية شعب محاصر.

90 - وفي 14 آذار/مارس، أعلنت حكومة الوحدة الوطنية أن لشعب ميانمار الحق في الدفاع عن النفس في مواجهة هجمات المجلس العسكري⁽⁴⁹⁾، وأعلنت، في 5 أيار/مايو، عن إنشاء قوة الدفاع الشعبي⁽⁵⁰⁾.

91 - وفي وقت الإعلان الذي أصدرته حكومة الوحدة الوطنية، كان يتم بالفعل إنشاء قوات دفاع محلية متعددة، بما في ذلك قوة دفاع تشينلاندا، وجيش كالاي المدني، وقوة الدفاع الوطني الكاريني. وفي 30 حزيران/يونيه، كان نحو 40 من قوات الدفاع المحلية منخرطة بنشاط في شكل من أشكال العمل ضد قوات المجلس العسكري، في وقت كانت فيه مجتمعات محلية أخرى تسعى إلى تشكيل قدراتها الخاصة من أجل الدفاع عن النفس. ولا دليل على وجود علاقة قيادة وتحكم بين حكومة الوحدة الوطنية وهذه العمليات المحلية.

92 - وهذه الميليشيات المحلية ليست نذا لقوة عسكرية كبيرة حسنة التجهيز. فمعظم هذه القوات السيئة التجهيز تعتمد على أسلحة يدوية الصنع وأسلحة محلية الصنع، بما في ذلك بنادق "تومي". وبنادق تومي لها قدرة على إطلاق طلقة واحدة وتستخدم عادة بارودا مكونا من روث الحيوانات وأوراق نباتات سامة، كما أنها تستخدم لصيد الحيوانات. ويتراوح مداها بين 50 و 100 قدم. وتستغرق عملية إعادة حشو السبطانة حوالي ثلاث دقائق.

93 - ووردت تقارير عديدة موثوقة عن وقوع اعتداءات خارج نطاق القضاء على مسؤولين إداريين محليين بزعم تحالفهم مع المجلس العسكري، أو تعاطفهم معه، فضلا عن مواطنين عاديين اتُهموا بأنهم مخبرون للمجلس. وعمليات القتل خارج نطاق القضاء هي انتهاكات مرفوضة للحقوق الأساسية، بغض النظر عن الجهة المنفذة لها، ويجب التحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها من قبل محكمة محايدة ومستقلة.

المنظمات المسلحة العرقية

94 - لا وجود لجيش اتحادي حقيقي تابع للمعارضة مؤلف من منظمات مسلحة عرقية وقوات دفاع شعبي تعمل ضمن إطار هيكل قيادي موحد، كما أنه ليس من المرجح أن يوجد مثل هذا الجيش. بيد أن عدة منظمات مسلحة عرقية أعربت عن دعمها لحكومة الوحدة الوطنية، ووفّرت الحماية، بما في ذلك المأوى والغذاء، لمدنيين فارين، وفي بعض الحالات - على حد زعم المجلس العسكري - قدمت التدريب العسكري لمجندين جدد. وفي 27 آب/أغسطس، أكد متحدث باسم المجلس أن "بعض [المنظمات المسلحة العرقية]

(49) حكومة الوحدة الوطنية، الإعلان 2021/13 المؤرخ 14 آذار/مارس 2021، الذي يبلغ الشعب بحقه في الدفاع عن النفس، وفقا للقانون باعتباره سكانا مدنيين يعانون من حالة عنف. متاح على الرابط التالي: <https://twitter.com/CrphMyanmar/status/1371361961452085250>.

(50) حكومة الوحدة الوطنية، الإعلان 2021/1، بشأن إنشاء قوة الدفاع الشعبي. متاح على الرابط التالي: <https://twitter.com/CrphMyanmar/status/1389826485851103237>.

تعمل على تقديم أسلحة للإرهابيين الذين يُدعون [قوة الدفاع الشعبي] وتوفير التدريب لهم وتجنيدهم⁽⁵¹⁾. وفي الواقع، تقوم منظمات مسلحة عرقية عاملة في ولايات كايا، وكابين، ومون، وشان، وكاشين، بتقديم الدعم بدرجات متفاوتة. أما المنظمات المشابهة الأخرى، بما في ذلك جيش ولاية "وا" المتحدة، وجيش أراكان، فقد تجنبت الانحياز لأي طرف في ميانمار بعد الانقلاب.

95 - ويجب على المنظمات المسلحة العرقية الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وتسلمت تقارير موثوقة الضوء على اثنين من كبار قادة منظمة كارين للدفاع الوطني يعترفان بأن جنودا تحت إمرتهما أسروا ثم أعدموا بإجراءات موجزة 25 رجلا أعزل يرتدون ملابس عادية، في بلدة ميواادي، الواقعة في ولاية كابين، في 1 حزيران/يونيه 2021⁽⁵²⁾. وادعى القائد أن الرجال العزل هم جواسيس للمجلس العسكري، في حين أفاد المجلس بأنهم مهندسون. وبصرف النظر عن ذلك، فإن القانون الدولي الإنساني يحمي الجواسيس و/أو المقاتلين أو المدنيين العزل، أثناء احتجازهم، من الإعدام بإجراءات موجزة، فينبغي التحقيق مع المسؤولين عن هذه المذبحة. ويثني المقرر الخاص على اتحاد كارين الوطني، الذي يتحكم في منظمة كارين للدفاع الوطني، لموافقته على التعاون مع آليات العدالة الدولية بشأن هذه المسألة⁽⁵³⁾.

سادسا - رد الفعل الدولي

96 - في الوقت الذي تباينت فيه ردود أفعال المجتمع الدولي والدول الأعضاء على الانقلاب، سعى المجلس العسكري باستمرار إلى استخدام إجراءات المجتمع الدولي أدوات دعائية لإيجاد شرعية ظاهرية. ففي غضون ساعات من انعقاد مؤتمر قمة رابطة أمم جنوب شرق آسيا في نيسان/أبريل لمعالجة الأزمة، على سبيل المثال، خان قائد المجلس العسكري مين أونغ هلاينغ، الحكومات المشاركة إذ رفض بعبث "توافق الآراء ذي النقاط الخمس"، الذي كان قد وافق عليه للتو، بما في ذلك وقف العنف، واصفا إياه بأنه ليس سوى "اقتراحات". وواصل استغلال ظهوره في مؤتمر القمة لإبراز الانطباع الخاطيء بأنه يحظى بالقبول في المنطقة كزعيم شرعي.

97 - وقد وضعت 41 حكومة شكلا من أشكال الجزاءات الاقتصادية المحددة الأهداف ضد قادة المجلس العسكري أو مصالحهم التجارية. وفُرض أيضا حظر على الأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج لإضعاف قدرة المجلس على مواصلة هجماته. وصحيح أن هذه الخطوات هي محل ترحيب، ولكنها تغتفر إلى التنسيق والتركيز الاستراتيجي.

98 - ولم يتخذ مجلس الأمن قرارا باعتماد إجراءات منسقة بشأن جزاءات اقتصادية محددة الأهداف، أو فرض حظر لتوريد الأسلحة، أو إحالة قادة المجلس العسكري إلى المحكمة الجنائية الدولية. ورأى كثيرون بأن السعي إلى اتخاذ قرار من هذا القبيل لن يكون مجديا، لأنه يتطلب توافقا في الآراء بين أعضاء مجلس

(51) Aung Min Thein and Min Naing Soe, "SAC spokesperson warns EAOs not to support PDF", Eleven Media Group, 28 August 2021.

(52) Fortify Rights, "Myanmar: ensure accountability for massacre and other atrocities", news release, 17 August 2021.

(53) المرجع نفسه.

الأمن الدائمي العضوية. وقد اتخذت قرارات واعتمدت بيانات في مجلس الأمن، ولكن اتخاذ إجراءات يظل أمرا بعيد المنال جدا.

99 - وفي الوقت نفسه، فإن الخطر الذي يشكله المجلس العسكري على جيرانه والعالم ما زال في ازدياد. وقد أدى سوء إدارته لأزمة كوفيد-19، في ظل تقويضه لنظام الرعاية الصحية في البلاد ومهاجمته بلا رحمة للعاملين في مجال الرعاية الصحية، إلى الانتشار السريع للمرض وإلى إشاعة ظروف يمكن أن تولد محوّرات جديدة أشد فتكا وأكثر عدوى من محوّر دلتا. وهذا تهديد لا لشعب ميانمار فحسب، بل للمنطقة والعالم.

100 - وطُرحت مبادرات دبلوماسية إقليمية حظيت بتغطية إعلامية واسعة لتشجيع المشاركة والتفاوض والسعي إلى التوصل إلى توافق في الآراء. بيد أن المجلس العسكري لم يبد أي رغبة في الانخراط بشكل مجدٍ في حوار لإنهاء الأزمة. ويعتقد المقرر الخاص أن التقدم على هذا المستوى لن يتحقق إلا عندما تمارس ضغوط كبيرة ومستمرة على المجلس العسكري.

101 - ومن دون تغيير في التوجه، فإن المسار الحالي للتطورات في ميانمار يشير إلى سلطوية سيطول أمدّها، وكذلك إلى خسائر أكبر في الأرواح، وكارثة إنسانية، ودولة فاشلة منبوذة تعرض للخطر ليس الأمن الوطني لميانمار فحسب، بل المنطقة والعالم أيضا.

102 - ويجدر التنكير بأن ممثلا لدولة عضو من أعضاء مجلس الأمن تكلم باسم الكثيرين، بمن فيهم شعب ميانمار والمقرر الخاص، عندما أعرب علنا عن أسفه، قائلا: "ما الذي ننتظره؟ كلما تأخرنا أكثر مات المزيد من البشر. وهذا المجلس لا يقوم بمسؤوليتنا الجماعية عن صون السلام والأمن الدوليين. وهو يخلد شعب بورما". ومن الضروري إجراء إعادة تقييم أساسية لكيفية استجابة المجتمع الدولي للأزمة في ميانمار. فالوقت ينفد أمام شعب ميانمار.

سابعاً - التوصيات

103 - لا تزال توصيات المقرر الخاص للمجلس العسكري هي كالتالي:

(أ) التخلي عن السلطة التي استولى عليها بانقلاب غير شرعي حتى يتسنى انعقاد برلمان شرعي منتخب ديمقراطيا وتشكيل حكومة؛

(ب) التوقف فورا عن ارتكاب أعمال القتل والتعذيب بحق شعب ميانمار؛

(ج) الإفراج، دون قيد أو شرط، عن جميع من احتجزوا بصورة غير قانونية، ووضع حد لاضطهاد أبناء شعب ميانمار وملاحقتهم لممارستهم حقوق الإنسان الواجبة لهم، وإسقاط جميع التهم ذات الدوافع السياسية التي تتعارض مع حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات؛

(د) وضع حد فورا لاستهداف الصحفيين، والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأفراد المجتمع المدني؛

(هـ) الكف عن منع المجتمعات المحتاجة من الحصول على المساعدة الإنسانية، وضمان حق جميع سكان ميانمار في التنقل دون قيود غير ضرورية، بما في ذلك الوصول دون عوائق إلى الخدمات وسبل العيش.

104 - وتوصيات المقرر الخاص للدول الأعضاء هي كالتالي:

(أ) تنظيم تحالف دول تقوم بممارسة ضغط قوي مستمر على المجلس العسكري، أو تكون على استعداد لممارسته؛ وينبغي عقد قمة استراتيجية لتحديد جزاءات اقتصادية وإجراءات حظر على الأسلحة والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، تتسم بالتنسيق والشمول؛ وينبغي أن تستهدف الجزاءات المؤسسات المملوكة للجيش، أو التي يتحكم فيها الجيش، بما في ذلك مؤسسة النفط والغاز في ميانمار، وهي أكبر مصدر منفرد للدخل في الدولة؛ وينبغي تنسيق الإجراءات لوقف سرقة ثروة البلد من الموارد الطبيعية من قبل قادة المجلس العسكري، والحيولة دون تمكن مصالح الحكومات والقطاع الخاص من شراء الموارد الطبيعية من قبيل الأخشاب، والأحجار الكريمة، واليشم، واللؤلؤ، والأتربة النادرة، وغيرها من المنتجات التي توجه الأموال من خلالها إلى المجلس العسكري؛

(ب) رفض الاعتراف بالمجلس العسكري غير الشرعي في ميانمار، بما في ذلك الاعتراف من قبل الأمم المتحدة، وإلغاء دعوات مسؤولي المجلس العسكري إلى المحافل أو المهام التي يمكن للمجلس العسكري الاستمرار في التلاعب بها من أجل خلق انطباع خاطئ بالشرعية والاعتراف، أو تجنب مثل هذه المحافل والمهام؛

(ج) التحقيق مع قيادات المجلس العسكري بشأن الجرائم الدولية المتعددة التي تقوم بارتكابها، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، باللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات القوانين التي تتضمن ولاية قضائية عالمية، والاستفادة من موارد آلية التحقيق المستقلة لميانمار؛

(د) توفير تمويل كامل لخطة الاستجابة الإنسانية لميانمار لعام 2021 وإنشاء برنامج لتوزيع المعونة الإنسانية يعمل مباشرة مع المنظمات غير الحكومية الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات المسلحة العرقية، وغيرها من الآليات، مع تجنب الكيانات التي يسيطر عليها المجلس العسكري، من أجل تأمين التمويل للمحتاجين، بما في ذلك الدعم عبر الحدود؛

(هـ) ممارسة الضغط على المجلس العسكري لتأمين الوصول غير المقيد من أجل رصد ظروف الفئات السكانية الضعيفة جداً، بما في ذلك الروهينغا، وغيرهم من الفئات المعرضة للخطر؛

(و) العمل مع الدول الأعضاء المتاخمة لميانمار على وضع سياسات وإجراءات متماسكة ومتسقة وإنسانية بشأن اللاجئين تراعي مبدأ عدم الإعادة القسرية؛

(ز) دعم الجهود الرامية إلى محاسبة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية في محاكم محايدة ومستقلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية؛

(ح) الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية ممثلة للإرادة السيادية لشعب ميانمار ومصدراً وشريكاً موثقاً به للقيام بتوزيع الدعم الإنساني والصحي والتعليمي، وغيره من أشكال الدعم لصالح شعب ميانمار.

105 - وتوصيات المقرر الخاص للأمم المتحدة وأجهزتها هي كالتالي:

(أ) إجراء تقييم نقدي مستقل لاستجابة المجتمع الدولي للأزمة في ميانمار، والنظر في خيارات لتصحيح المسار؛

(ب) اعتماد قرار لمجلس الأمن خاص بميانمار يتضمن مقتضيات القرار 2565 (2021)، بما في ذلك أنه '1' يطالب جميع أطراف النزاعات المسلحة "بالدخول فورا في هدنة إنسانية دائمة وواسعة النطاق ومستدامة لتيسير ... تقديم وتوزيع اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في مناطق النزاع المسلح بشكل منصف وآمن ودون عوائق"؛ '2' يدعو إلى "تسهيل وصول موظفي المساعدة الإنسانية والموظفين الطبيين ومعداتهم ووسائل نقلهم وإمداداتهم، على نحو كامل وآمن ودون عوائق ودون تأخير، من أجل تيسير جملة أمور، منها عمليات التلقيح ضد كوفيد-19، عند الاقتضاء"؛ '3' يدعو إلى توفير "الحماية والسلامة والأمن لهؤلاء الموظفين العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين"؛

(ج) تنظيم مبادرة طوارئ للتصدي لجائحة كوفيد-19 تتضمن "وقفا لإطلاق النار في سياق التصدي لجائحة كوفيد-19"، وتيسر إزالة جميع العقبات التقنية والقانونية واللوجستية التي تحول دون التوزيع العاجل للقاحات والعلاجات من خلال مصدر يحمل علامة تجارية مستقلة؛

(د) الاعتراف بحكومة الوحدة الوطنية مصدرا وشريكا موثوقا به للتصدي للأزمة في ميانمار، بما يشمل تقديم الدعم الإنساني والصحي والتعليمي وغير ذلك من أشكال الدعم للسكان المدنيين؛

(هـ) التحقيق مع قيادات المجلس العسكري بشأن الجرائم الدولية المتعددة التي ترتكب، بما في ذلك جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، في المحكمة الجنائية الدولية، بالاستفادة من أدلة المجمعة من قبل آلية التحقيق المستقلة لميانمار.

106 - وتوصية المقرر الخاص للجهات المانحة من القطاعين العام والخاص هي توفير تمويل قوي لأنشطة مناصرة حقوق الإنسان التي ترصد عن كذب حقوق وأمن جميع الفئات، بما في ذلك المدافعون عن حقوق الإنسان، والصحفيون، والمحامون، والمدافعون عن حقوق المرأة، وأفراد مجتمع المثليين والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسية، ومجتمع الأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرها من الفئات المعرضة للخطر في جميع أنحاء ميانمار، وتدافع عن تلك الحقوق وتدعمها.

107 - وتوصيات المقرر الخاص لحكومة الوحدة الوطنية هي كالتالي:

(أ) تشجيع وتعزيز مدونة قواعد السلوك الخاصة بحكومة الوحدة الوطنية - قوة الدفاع الشعبي، التي توفر التوجيه بشأن قوانين النزاعات المسلحة ومعاملة المدنيين، واتخاذ جميع التدابير اللازمة لوقف عمليات القتل خارج نطاق القضاء، وغيرها من انتهاكات الحقوق؛

(ب) مواصلة الجهود لتأمين الموارد اللازمة لتلبية احتياجات شعب ميانمار، بما في ذلك لقاحات كوفيد-19، والمعونة الإنسانية، والموارد الحيوية الأخرى؛

(ج) مواصلة الجهود الرامية إلى محاسبة مرتكبي الجرائم الوحشية الجماعية في محاكم محايدة ومستقلة، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية؛

(د) تزويد المجتمع الدولي، بما في ذلك الحكومات، بالمعلومات والتحليلات والتوصيات اللازمة لدعم شعب ميانمار، والمساعدة في توليد الضغط اللازم لتحرير ميانمار مما تعانيه من ويلات الاحتلال من قبل قوات مجلس عسكري غير شرعي.